



التقلبات في مستويات السيولة واثرها في التضخم

م.د. ليلي بديوي مطوق

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص:

تولي البنوك المركزية عناية فائقة في تحديد مناسيب السيولة (المصرفية والمحلية) في الاقتصاد محاولة جعل تيار التدفق النقدي يتناسب مع احتياجات التداول وذلك لتجنب الضغوط التضخمية من جهة والحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية من جهة اخرى ، وقد تناولت الدراسة العلاقة بين السيولة المصرفية والسيولة المحلية كمتغيرين مستقلين والتضخم كمتغير تابع وتم تطبيقها على الاقتصاد العراقي للمدة من (2001-2013) ، وظهرت النتائج عدم تطابقها مع منطق النظرية الاقتصادية فأثرت السيولة المصرفية عكسيا على التضخم والذي يرجع الى ان السيولة المصرفية في العراق تعد اموال محتجرة ومقيدة عن التداول وذلك لان اغلب البنوك التجارية هي بنوك حكومية تحتاج موافقات من السلطات التنفيذية والتشريعية لاطلاق القروض، وكذلك السيولة المحلية ارتبطت بعلاقة عكسية مع التضخم والذي يعود الى ان السيولة المحلية تتأثر بالسياسة المالية للدولة في حين تأثر التضخم بإجراءات البنك المركزي في ضبط سعر الصرف ومزاد العملة .

Abstract

The central banking careful attention in determining the levels of liquidity (bank and local) in the economy, trying to make the cash flow stream commensurate with the trading needs in order to avoid inflationary pressures on the one hand and maintaining the stability of the local currency on the other hand, the study examined the relationship between bank liquidity, local liquidity Kmngaran independent and inflation as the dependent variable was applied to the Iraqi economy for the period of (2001-2013), and the results showed that they conform with the logic of economic theory which affected bank liquidity inversely to inflation, which is due to that bank liquidity in Iraq longer Mahtgerh and restricted funds from trading because most commercial banks is the state-owned banks need approvals from the executive authorities and the Parliamentary loans to launch, as well as domestic liquidity associated with an inverse relationship with inflation, which dates back to the domestic liquidity affected by the financial policy of the state while inflation influenced by central bank measures to control the exchange rate and currency auction.



المقدمة:

تسعى السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي الى ضبط مناسيب السيولة وتحديد حجم النقد الامثل في الاقتصاد وذلك بجعل تيار التدفق النقدي يتفق واحتياجات التداول لتجنب الضغوط التضخمية من جهة واستقرار قيمة النقود من جهة اخرى ، ويعد سعر الفائدة العامل الابرز في خلق التوازنات النقدية فضلا عن استخدام السلطات النقدية لادواتها (الكمية) غير المباشرة متمثلة بالاحتياطي القانوني وسياسة السوق المفتوحة وسعر الخصم وادواتها (النوعية) مباشرة التأثير كالاقتناع الادبي وتنظيم الائتمان الاستهلاكي لتحقيق هدفها .

مشكلة الدراسة :

تتركز مشكلة الدراسة في معرفة مدى تاثير السيولة (المصرفية والمحلية) على التضخم، اذ يسعى البنك المركزي من خلال العديد من ادواته الى ضبط مناسيب السيولة في الاقتصاد فيدخل باستخدام ادواته المباشرة وغير المباشرة لدى المصارف التجارية لتحديد السيولة لديها، اذ تحتفظ المصارف التجارية بنسبة من السيولة سواء كانت اولية او ثانوي وفقاً لسياستها الخاصة او تماشياً مع مقررات البنك المركزي ولكون هذه السيولة تعد اقتطاع من النقد المتداول لذا حاولت الدراسة معرفة اثر هذه النقود المقطوعة من التداول على التضخم. واثار السيولة المحلية المعبر عنها (بعرض النقد الواسع M2) عليه نتيجة مما يشوب هذه العلاقة بين المتغيرين من غموض.

هدف الدراسة

- 1- التعرف على مفاهيم السيولة المحلية (عرض النقد M2) والسيولة المصرفية والتضخم
- 2- معرفة تأثير كل من السيولة المصرفية والمحلية على التضخم

فرضية الدراسة

تتطلب الدراسة من فرضية عامه مفادها ان للسيولة اثراً على التضخم وعلى ضوء هذه الفرضية العامه يمكن صياغة الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين :

- 1- ترتبط السيولة المصرفية بعلاقة طردية مع التضخم
- 2- ترتبط السيولة المحلية عرض النقد M2 بعلاقة طردية مع التضخم .

الحدود الزمانية والمكانية

شملت الدراسة الاقتصاد العراقي خلال المدة الزمنية المحصورة بين الاعوام (2001 - 2013)

المبحث الاول: مفهوم ونظريات السيولة ومعايير قياسها

اولاً: مفهوم وتعريف السيولة

يشير مفهوم السيولة (Liquidity) بمعناه المطلق الى النقدية اما في معناها الفني فتعني قابلية الاصل للتحويل الى نقدية بسرعة ويسهولة⁽¹⁾، ويعبر اصطلاح السيولة الى امكانية الاصل او الموجود في التحول الى نقد سائل (وسيلة للدفع) بسرعة وسهولة وبكلفة منخفضة وتعرف السيولة بأنها قدرة الموجودات للتحويل الى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتمثل النقود اعلى درجات السيولة لانها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون وللتناقص وتحافظ على قيمتها .وتعتبر كلفة المعاملات (كلفة التحويل) من المعايير التي تحدد درجة سيولة الموجودات⁽²⁾، وتمثل السيولة المصرفية عن قدرة المصرف على



الايفاء بالتزاماته تجاه العملاء وذلك من خلال الاحتفاظ باحتياطيات اولية وثانوية ممكن تحويلها الى نقود باقل خسارة ممكنه، اما السيولة المحلية فتشير الى عرض النقد الواسع (M2) والتي تولي السلطة النقدية اهتمام كبير في تحديده ومراقبته لما له من اثار على مستويات الاسعار السائدة، وينقسم مفهوم السيولة الى قسمين هما:

1- السيولة المحلية عرض النقد (M2): ويقصد بالسيولة المحلية عرض النقد (M2) وقد برز هذا المفهوم انطلاقا من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل وكمستودع للقيمة ويتضمن عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) فضلا عن الارصدة النقدية في حسابات التوفير والودائع الثابتة لدى البنوك وصناديق التوفير والذي يعبر عنا بالمعادلة الاتية:⁽³⁾

$$M2 = M1 + \text{saving Accounts} + \text{Time Deposits} \text{-----}(1)$$

(M1) يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق العملة في التداول مضافا اليها الودائع الجارية والتي يشار لها بالمعادلة الاتية

$$M1 = \text{currency circulation} + \text{Demand Deposits} \text{-----}(2)$$

تمتاز حسابات التوفير والودائع الثابتة بسهولة تحويلها الى ودائع جارية مما يجعلها تؤثر في الاتفاق الاستهلاكي لذا تم ادخالها ضمن مكونات عرض النقد M2

2- السيولة المصرفية: وتشير الى قدرة البنك التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته الجارية وعلى الاستجابة السريعة لطلبات الائتمان او منح قروض جديدة⁽⁴⁾.

وتعد الاحتياطيات الأولية والثانوية التي تحتفظ بها المصارف التجارية احد البنود الأساسية في ميزانية المصارف التجارية ويعتمد مقدارها على سياسة البنك المركزي وسياسة المصرف التجاري ذاته اذ تتفاوت في رؤيتها في المقدار الذي تحتفظ به فبعض المصارف تحتفظ بكميات قليلة من هذه السيولة سعيا منها لتحقيق قدر عال من الربحية وذلك عن طريق استثمار هذه الاحتياطيات في حين ان هناك مصارف أخرى تضحي بقدر من هذه الأرباح وتحتفظ بنسبة اكبر منها تجنباً للظروف الطارئة التي قد تسبب سحب مفاجئ كبير من قبل العملاء، فضلا عن احتفاظ البنوك التجارية بموجودات نقدية سائلة إلى جانب الموجودات المالية التي يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياطيات النقدية الطارئة. وتهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية بسبب

1- ان نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا .

2- أن قسما كبير من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الاجل .

ثانياً:- نظريات السيولة (liquidity Theories):

هناك العديد من النظريات التي تفسر إدارة السيولة للمصارف التجارية سندرج أهمها:

1- نظرية القرض التجاري

تشير إلى أن البنوك التجارية يجب أن تركز قروضها على المدة الزمنية القصيرة التي لا تتجاوز سنة واحدة وذلك لان اغلب الودائع لدى المصارف التجارية تكون ودائع جارية يتم سحبها في أي وقت، وان تكون هذه القروض موسمية ومنقابلة ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الاعمال وأسعار الفائدة⁽⁵⁾ وتشمل الأوراق التجارية كالكمبيالة والسند لأذني أو فتح إلتعامادات المستندية والغاية من هذه النظرية هو



تدعيم مركز المصرف وضمان حقوق المودعين وتحقيق أكبر قدر من الإرباح إلا إن هذه النظرية فشلت في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية⁽⁶⁾

2- نظرية التحويل

تركز هذه النظرية على توسيع قاعدة التوظيف من خلال تنوع وتعدد وحجم الأصول والعمليات التي يقوم بها المصرف فسيولة المصرف تعد جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبأقل خسارة إذ يتمكن المصرف من تحويل احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد في حالة تكلؤ المقترضين عن السداد⁽⁷⁾

3- نظرية الدخل المتوقع

تعد هذه النظرية أكثر تطوراً من نظرية القرض التجاري إذ يتم منح القروض الطويلة الأجل والقصيرة بالاستناد على الدخل المتوقع للمقترض . ويتم سداد القروض بشكل أقساط دورية يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

4- نظرية الإقتراض من البنك المركزي

تستند إلى اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للجهاز المصرفي عند الحاجة إلى السيولة وهذه تحدث في أوقات الأزمات الطارئة عن طريق إعادة الخصم أو الاقتراض المباشر.

ثالثاً: معايير السيولة

توجد العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس قدرة المصرف على الإيفاء بالتزامته المالية تجاه العملاء مما يجعل المصرف في منأى من الإفلاس عند تعرضه لسحوبات مفاجئة ومن هذه المؤشرات:

1-نسبة الرصيد النقدي

وتعبر عن مقدار النقد في الصندوق بالإضافة الى الودائع لدى البنك المركزي والمسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية التي يمتلكها المصرف، أما الودائع فتشمل جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حق الملكية) أي انه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي تمكن المصرف من تأدية التزاماته المالية والذي ينعكس سلباً على العائد لعدم توظيف هذه الاموال السائلة في استثمارات تحقق للمصرف عوائد مالية⁽⁸⁾ وكما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الودائع لدى البنك المركزي} + \text{الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100$$

2-نسبة السيولة القانونية

ويعتبر احد اهم المؤشرات في تقييم ادارة السيولة إذ تعكس هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطيّات الاولية والثانوية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية تجاه العملاء، وقد حددت الانظمة الاقتصادية النسب المطلوب توفرها لدى المصارف بحدود تتراوح بين (30-35%) كحد اقصى⁽⁹⁾

الاحتياطيّات (الاولية والثانوية) + نقدية بالصندوق + ارصدة لدى البنك المركزي + اوراق تجارية

ومالية واستثمارات + ادونات خزنة

نسبة السيولة القانونية = $\frac{\text{اجمالي الودائع} + \text{مبالغ مقترضة من البنك المركزي} + \text{مستحققات المصارف} + \text{صكوك وخطابات}}{\text{ضمان وحوالات مستحقه للدفع}}$

ضمان وحوالات مستحقه للدفع



3- معامل السيولة

وهو علاقة بين الموجودات السائلة وشبه السائلة (القابلة للتحويل بسهولة الى سيولة بكلفه قليلة) واجمالي الموجودات فارتراف هذه النسبة تدل على ارتفاع السيولة لدى المصرف ويمكن التعبير عنها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معامل السيولة}^{(10)} = \frac{\text{الموجودات السائلة وشبه السائلة}}{\text{قيمة الموجودات}}$$

4- معامل اليسر:

وهو علاقة بين الاستخدامات طويلة الأجل والتي تتمتع بدرجة سيولة منخفضة وتحتاج وقت وكلفة لتحويلها الى موجودات سائلة وبين قيمة الموجودات وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{معامل اليسر} = \frac{\text{قيمة الاستثمارات (القروض)}}{\text{قيمة الموجودات}}$$

وان ارتفاع هذا المعامل يعني سيولة اقل وانخفاضه يعني سيولة أكثر

5- معامل حق الملكية إلى أجمالي الودائع

يتم اشتراط نسبة محدده بين حقوق الملكية العائدة لأصحاب البنوك وبين الودائع لضمان حقوق المودعين ودعم السيولة لدى البنوك التجارية ارتفاع هذا المعامل يعني سيولة وضمان للودائع اكبر وبالعكس . الموجودات المالية شديدة السيولة تشمل الموجودات المالية شديدة السيولة مثل حوالات الخزينة والأوراق التجارية القابلة للخصم والموجودات الأجنبية وكما في المعادلة الآتية :

$$\text{معامل حق الملكية إلى الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطات)}}{\text{الودائع}}$$

المبحث الثاني: مفهوم ونظريات التضخم ومعايير قياسه

أولاً: مفهوم التضخم

يعرف التضخم بأنه زيادة في وسائل الشراء بالنسبة للسلع والخدمات المتداولة مما يخفض من القيمة الحقيقية للنقد وارتفاع المستوى العام للأسعار⁽¹¹⁾ او انه يشير إلى الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد⁽¹²⁾

ثانياً: نظريات التضخم

تتعدد النظريات المفسرة للتضخم فكل نظرية زمانها ومكانها وأسباب ظهورها فتعاقبت تبعا للتغيرات والأحداث الاقتصادية فحين تخفق النظرية السائدة تبرز نظرية جديدة تكون مقبولة في تفسير الحالة الانية للاقتصاد الا إنها تعجز عن تفسير الحالات المستقبلية لتظهر نظرية بديلة وهكذا .

1- نظرية التضخم الناجم عن الطلب: تفسر هذه النظرية التضخم على انه ينتج عن زيادة حجم النقود لدى الأفراد مقابل ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع متزايد ومستمر في الأسعار⁽¹³⁾ وأن نسبة الزيادة في النقود تفوق نسبة الزيادة في الانتاج، وترجع أسبابه إلى الأنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وأنفاق القطاع الخاص والتوسع في الائتمان المصرفي وزيادة الدخل النقدية المتأتية من زيادة عوائد البلد من النقد الأجنبي⁽¹⁴⁾ ويكون على شكل حلقة حلزونية ميز كينز بين



حالتين الأولى عندما يكون الجهاز الإنتاجي مرناً (أي توجد موارد إنتاجية عاطلة) فزيادة الطلب ستؤدي إلى زيادة الانتاج دون زيادة الاسعار

أما الحالة الثانية فتكون عندما لا يتمتع الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد بالمرونة أي عدم وجود موارد معطلة فتتجه الزيادة في الطلب إلى الأسعار من خلال سلسلة من الخطوات يمكن تمثيلها الآتي :

زيادة الطلب ← زيادة الانتاج ← زيادة الطلب على عناصر الانتاج ← زيادة الاجور ← زيادة القوة الشرائية ← زيادة الاستهلاك ← زيادة الطلب

وهناك عوامل أخرى تساهم في ظهور التضخم منها: (15)

- العامل النفسي الذي ينجم عن محاكاة المجتمعات الأخرى فتنمو الحاجات الفردية والاجتماعية للأفراد بصورة كبيرة لتتفوق على إمكانية إشباعها.
- العامل الخارجي الذي يتمثل في زيادة الطلب الداخلي نتيجة لحصول فائض في الميزان التجاري مما يزيد من حجم وسائل الدفع ودخول الأفراد والمشروعات ويرفع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي الاستيراد .

2- نظرية التضخم الناتج عن تزايد الكلفة (16): وينتج هذا التضخم عن زيادة أسعار ومدخلات عوامل الإنتاج كأجور العمال أو أسعار المواد الأولية مما يدفع بأسعار المنتجات إلى الارتفاع نتيجة لتدخل النقابات العمالية في تحديد أجور العمال وارتفاع أسعار المواد الأولية وخصوصاً المستوردة منها مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأنتاج فضلاً عن زيادة الأرباح للمنتجين.

3- نظرية التسارع (17): تقوم هذه النظرية على عاملين هما

أ- السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب

ب- توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وعلى جانب العرض

تتمحور آليات هذه النظرية في أتباع الحكومة لسياسة مالية ونقدية ميسرة للتأثير على الطلب الكلي فينجم عنها انخفاض لمعدلات البطالة أدنى من معدلاتها الطبيعية والتي يرافقها توقعات بارتفاع الأسعار مما يدفع النقابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور بمقدار يتناسب مع ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتسارع معدلات التضخم مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالنقد وانهيار النظام النقدي للاقتصاد.

4- نظرية التضخم الهيكلية: يفسر التضخم وفق هذه النظرية على أساس هيكلية السوق الحديث الذي يسوده احتكار الشركات الكبرى لإنتاج سلع معينة وانعدام المنافسة عليها لذا فالأسعار تحدد من قبل هذه الشركات بمستويات عالية أي إن جانب العرض يحدد الأسعار دون أن يكون لجانب الطلب تأثير عليها وهذا يرجع لعدة أسباب منها (18)

أ- إن السلع المنتجة تتسم بانخفاض مرونة الطلب عليه

ب- قدرة تلك الشركات على التحكم بالمخزون

وهي أقرب إلى تفسير التضخم في الدول النامية التي تعاني من الازدواجية القطاعية إذ يوجد فيها قطاع متطور والآخر متخلف فحدوث التضخم في إحدى هذه القطاعات سرعان ما ينتقل إلى القطاعات



الأخرى ولما كانت الأسعار والأجور مرنة باتجاه الصعود وغير مرنة باتجاه الانخفاض مما يشكل بؤرة لانتقال التضخم إلى الاقتصاد⁽¹⁹⁾

وهناك نظريات حديثة تفسر التضخم على انه انتقال من الاقتصادات الاخرى اذ إن السلع المستوردة* تكون مرتفعة الثمن فتتقل التضخم للاقتصاد فيسمى التضخم المستورد

ثالثاً: مقاييس التضخم

هناك العديد من الطرق لقياس التضخم إذ يستند إلى الارقام القياسية لحساب التضخم والمقاييس التقليدية ثلاث هي كالآتي :

الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك: ويعد الأكثر شيوعاً إذ يتم الاعتماد على معدل مرجح لعدد من السلع والخدمات التي تشكل سلة الفرد الأساسية وحاجاته الأساسية كالسكن والطاقة

الثاني: الرقم القياسي لأسعار الجملة.

الثالث: مخفض الناتج القومي الاجمالي

المبحث الثالث: العلاقة بين السيولة والتضخم

ينذر ارتفاع السيولة المصرفية السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي بخطر استخدام هذه السيولة للتوسع في منح القروض مما يجعل الاقتصاد معرضاً للضغوط التضخمية فتلجأ السلطات النقدية الى استخدام ادواتها غير المباشرة للتأثير على كميته الائتمان أي مقدار الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي وتتمثل تلك الادوات في سعر أعاده الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني وادواتها المباشرة للتأثير على نوعيه القروض كالاقناع الادبي أو المعنوي⁽²⁰⁾ وتؤثر السيولة المحلية (M2) تأثيراً مباشراً على التضخم فارتفاع مستويات السيولة المحلية تؤدي الى خفض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستويات الاسعار مما يولد التضخم.

المبحث الرابع: التحليل القياسي لأثر السيولة على التضخم

أولاً: تحليل السيولة المصرفية والسيولة المحلية والتضخم في العراق للمدة (2001-2013)

1- السيولة المصرفية في العراق للمدة (2001-2013)

شهدت نسب السيولة المصرفية خلال الاعوام الاولى من المدة ارتفاعاً كبيراً وهذا يعود الى انعدام اليقين لدى المصارف في منح الائتمان وقلة الفرص الاستثمارية والرؤية الغامضة للاستثمارات المأمونة والمتاحة للمصارف فاقترصرت أعمالها على الصيرفة المحلية الا إن نسب السيولة المصرفية بدأت تنخفض نتيجة إجراءات البنك المركزي بإجراءات تمثلت في توظيفها من خلال مزادات العملة والاوراق المالية ونظام التسهيلات القائمة فضلاً عن إن المصارف التجارية تحظى بثقة الافراد لكونها مسندة من جانب الحكومة والذي يجعل تعرضها للافلاس أمر مستبعد فضلاً عن تزايد العمق المالي المصرفي.



جدول (1) السيولة المصرفية في العراق للمدة 2001-2013

السنوات	السيولة المصرفية (نسبة مئوية)	السنوات	السيولة المصرفية (نسبة مئوية)
2001	88.75	2008	16
2002	88	2009	22
2003	84.5	2010	23
2004	16	2011	48
2005	10	2012	54
2006	10	2013	65
2007	14		

المصدر نشرات البنك المركزي العراقي اعداد متفرقة

2- السيولة المحلية (M2) في العراق للمدة (2001-2013)

يعكس الجدول (2) الارتفاعات الكبيرة والمستمرة في عرض النقد الواسع والناجم عن التوسع المالي للسياسة المالية وذلك لتغطية نفقات إعادة الأعمار والنفقات المتزايدة لتغطية مصاريف النفقات العسكرية المتزايدة نتيجة الوضع الأمني وزيادة رواتب الموظفين فضلا عن زيادة الإيرادات النفطية لارتفاع الاسعار وزيادة الإنتاج منه.

جدول رقم (2) السيولة المحلية (M2) في العراق للمدة 2001-2013

السنوات	السيولة المحلية (بليون دينار)	السنوات	السيولة المحلية (بليون دينار)
2001	2.645	2008	34.920
2002	3.632	2009	45.438
2003	5.773	2010	60.386
2004	12.254	2011	72.178
2005	14.684	2012	75.3
2006	21.080	2013	87.7
2007	26.956		

المصدر نشرات البنك المركزي العراقي اعداد متفرقة

3- التضخم في العراق للمدة 2001-2013

يعد التضخم ظاهرة متجذرة في الاقتصاد العراقي اذ ساهمت عوامل داخلية وخارجية في تكوينه والمحافظة على بقاءه اذ لازال الاقتصاد العراقي يعد من ابرز اقتصادات العالم التي تعاني من التضخم بالرغم من الانخفاض الكبير في معدلاته والناجم عن السياسة التي يتبعها البنك المركزي لضبط مناسيب التضخم من خلال مزاد العملة والتدخل في تحديد سعر صرف الدينار العراقي فضلا عن الانخفاض في اسعار الوقود الذي يعتبر احد البنود الأساسية في احتساب الأسعار .



جدول (3) التضخم في العراق للمدة 2001-2013

السنة	اسعار المستهلك	معدلات التضخم (نسبه مئوية)
2001	114613	16.37
2002	136772	19.33
2003	181302	32.55
2004	230184	26.96
2005	315259	36.95
2006	483074	53.23
2007	632030	30.83
2008	649095	2.69
2009	630713	- 2.83
2010	650265	3.1
2011	13200.1	6.5
2012	14000.1	6.1
2013	14.336	2.4

المصدر نشرات البنك المركزي العراقي اعداد متفرقة

ثانيا: بناء النموذج القياسي وتحليل النتائج1- **بناء النموذج:** تم بناء النموذج القياسي وتحديد المتغيرات الاقتصادية التي يتضمنها والتي شملت:

أ- المتغير التابع يعد التضخم (inf) هو المتغير التابع الذي يتلقى التأثير من المتغيرات المستقلة

ب- المتغيرات المستقلة وتشمل متغيرين هما :

- السيولة المصرفية (LQ) وترتبط بعلاقة طردية مع التضخم اذ ان زيادة السيولة لدى المصارف تعد عامل تأثير على التضخم .

- السيولة المحلية (M2) ويرتبط بعلاقة طردية مع التضخم لان زيادته تدفع مستويات الاسعار نحو الارتفاع .

ويكون النموذج القياسي وفق المعادلة الاتية

$$Inf = a + B1M2 + B2LQ + u \text{-----}(3)$$

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تعرف الاستقرارية بأنها حالة عدم وجود نمو او هبوط في البيانات بمعنى ان البيانات

تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن ويستند الى وجود جذر الوحدة

(unit Root Test) للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه فوجوده يدل على وجود

ارتباط زائف يتمثل في ان متوسط وتباين المتغير يكونان غير مستقلين عن الزمن.

وبالاستناد الى المعادلة الاتية:-

$$Y_t = PY_{t-1} + \sum \epsilon_t \text{----}(4)$$

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب ان تكون خالية من جذر الوحدة وتكون متكاملة من

الدرجة الصفرية (0) وقيمة P سالبة اما اذا احتوت السلسلة الزمنية على جذر الوحدة فان قيمة P تكون



معنوية مما يتوجب اخذ الفروق والتي تكون درجتها (d) $t-1$ و لمعالجة البيانات توجد عدة طرق منها:

- اختبار فليب
- اختبار ديكي فولر البسيط
- اختبار ديكي فولر الموسع

3- نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم اجراء الاختبار للسلاسل الزمنية لكل من التضخم والسيولة المصرفية والسيولة المحلية للمدة من (2001-2013) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للكشف عن وجود جذر الوحدة فظهرت النتائج وفق الجدول الاتي

جدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للتضخم والسيولة المصرفية والسيولة المحلية

مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت وبدون اتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	التباطؤ	التضخم
-2.974	-0.162	1.57	1	التضخم
-0.298	-1.09	1.668	1	السيولة المصرفية
-0.677	-2.92	-0.38	1	السيولة المحلية

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Gretl)

وبالاعتماد الى نتائج اختبار ديكي فولر الموسع فأن بيانات السلاسل الزمنية للتضخم والسيولة المصرفية والسيولة المحلية مستقرة في مستوياتها 1 ومتكاملة من الدرجة الصفرية (0) فتقبل الفرضية البديلة (H1) لجميع الصيغ والتي توضح عدم وجود جذر الوحدة واستقرار السلاسل ورفض فرضية عدم (H0).

3- تقدير معالم النموذج القياسي

استخدم البرنامج الاحصائي (Minitab- under windows) لمعالجة البيانات باستخدام الحاسبة الالكترونية واتباع اسلوب الانحدار المتعدد (Multiple regression) وتم اجراء اختبار الاحصائي (T Test) للكشف عن معنوية المعلمات في النموذج والتي تظهر معنوية المعلمة المقدرة (أي تأثير المتغير المسقل على المتغير التابع) اذ كانت قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى حرية (n-k) اما اذا كانت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحتسبة دل على عدم معنوية المعلمات واختبار R^2 الذي يفسر تأثير قدرة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع .

-تقدير دالة التضخم وتحليل النتائج :-

بعد إجراء الاختبارات الاحصائية ظهرت النتائج كالآتي:-

$$\ln f = 37.3 - 0.383 m^2 - 0.13L$$

$$T \ 4.56 \ -2.92 \ -1.09$$

$$R^2 = 48\% \ R^{2-} = 37.6\%$$

$$F = 4.61$$



أ- السيولة المصرفية

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين السيولة المصرفية والتضخم وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي الذي يشير الى السيولة المصرفية باعتبارها اموال قابلة للتداول وزيادة نسبة هذه السيولة تؤدي إلى ارتفاع التضخم باعتبارها نقود جاهزة للتداول، الان ان السيولة المصرفية في العراق تعتبر اموال محتجزة عن التداول وتحتاج الى فترة طويلة لاطلاقها وذلك يعود الى ان اغلب البنوك التجارية في العراق هي بنوك تابعة للحكومة وتحتاج تشريعات واذونات من السلطة التشريعية لمنح القروض ، فعند ارتفاع السيولة المصرفية بنسبة (100) وحدة يؤدي الى انخفاض التضخم بنسبة (0.136) وحدة، في حين ان اختبار t اظهر بأن قيمة t المحتسبة للمعلمة B1 (- 1.09) والذي يكون اقل من t الجدولية والبالغة (2.31) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على عدم معنوية معلمة السيولة المصرفية بمعنى عدم قدرة السيولة المصرفية على التأثير في التضخم .

ب- السيولة المحلية (عرض النقد M2)

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين عرض النقد والتضخم والتي لا تتفق مع المنطق الاقتصادي (الذي يشير الى وجود علاقة طردية بين عرض النقد والتضخم اذ أن زيادة نمو عرض النقد تؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقد مما ينعكس على زيادة المستوى العام للأسعار وارتفاع التضخم) ويمكن ان يعزى هذا الاختلاف الى ان عرض النقد يتأثر كثيراً بالسياسة المالية للعراق والتي تشهد سياسة مالية توسعية للظروف التي يمر بها القطر بينما يتدخل البنك المركزي بأدوات عديدة لكبح التضخم تتمثل في مزادات العملة وسوق العملة لتثبيت سعر الصرف الاسمي فارتفاع السيولة المحلية بنسبة (100) لن يؤدي الى تغير التضخم فيبقى محافظا على مستواه، اما t المحتسبة للمعلمة B2 والبالغة (- 2.92) والذي يزيد عن قيمة t الجدولية البالغة (2.31)، مما يدل على معنوية المعلمة بمعنى قدرة السيولة المحلية في التأثير على التضخم ويكن باتجاه معكوس .

اختبار الارتباط المتعدد R^2

يشير اختبار الارتباط المتعدد R^2 الى ان هناك متغيرات أخرى لم تدخل النموذج تؤثر في التضخم والتي تتمثل بإجراءات البنك المركزي لكبح جماح التضخم فضلا عن التضخم المستورد الناجم عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة اذ بلغت قيمة R^2 (48%) أي إن نسبة تمثيل المتغيرين السيولة المصرفية السيولة المحلية أسهمت بمقدار (48%) في التأثير على التضخم اما العوامل الاخرى فتؤثر بمقدار (52) على التضخم .

الاستنتاجات

- 1- ان نسب السيولة المصرفية خلال الاعوام الاولى من المدة مرتفعه بصورة كبيرة وهذا يعود الى التحفظ والحذر من منح الائتمان وضالة الفرص الاستثمارية والرؤية الضبابية للاستثمارات المأمونة والمتاحة للمصارف واقتصار اعمالها على الصيرفة المحلية
- 2- اسهمت اجراءات البنك المركزي المتمثلة بمزادات العملة والاوراق المالية ونظام التسهيلات القائمه في خفض نسب السيولة المصرفية فضلا عن أن المصارف التجارية تحظى بثقة الافراد لكونها مسندة من جانب الحكومة والذي يجعل تعرضها للإفلاس أمر مستبعد .



- 3- ارتفاع كبير ومستمر في عرض النقد نتيجة التوسع المالي للسياسة المالية وذلك لتغطية نفقات اعادة الاعمار والنفقات المتزايدة لتغطية مصاريف النفقات العسكرية المتزايدة نتيجة الوضع الامني
- 4- الانخفاض الكبير في معدلات التضخم والناجم عن السياسة التي يتبعها البنك المركزي لضبط مناسيب التضخم من خلال مزاد العملة والتدخل في تحديد سعر صرف الدينار العراقي
- 5- عدم تطابق نتائج الاختبار الإحصائي مع منطق النظرية الاقتصادية من حيث وجود علاقة عكسية بين السيولة المصرفية والتضخم
- 6- اظهر الاختبار الإحصائي علاقة عكسية بين عرض النقد والتضخم والذي يخالف منطق النظرية الاقتصادية والناجم عن اختلاف العوامل التي تؤثر في كلا المتغيرين ففي حين أسهمت السياسة المالية في التأثير على عرض النقد أثر تدخل البنك المركزي في ضبط التضخم باستخدام مزاد العملة والاوراق المالية

التوصيات

- 1- العمل بشكل فاعل من قبل البنك المركزي في التأثير على عرض النقد وعدم تركه يتحدد وفقا للسياسة المالية
- 2- توظيف السيولة المصرفية في مجالات عديدة
- 3- الاستمرار في ضبط مناسيب التضخم لما له من دور كبير في الحفاظ على قيمة العملة

هوامش البحث

- (1) سيرين سميح ابو رحمه، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، كلية التجارة، الجامعة غزه الاسلامية، 2009، ص16.
- (2) هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي زكي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الاردن، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2009، ص97-98.
- (3) عبد المنعم السيد علي، نزار العيسي، النقود والمصارف والاسواق المالية، الاردن، عمان، دار حامد، ط2004، ص1، ص52.
- (4) محمد حامد دويدار، عادل حشيش، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصر، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1983، ص196.
- (5) ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، كلية التجارة، التعليم المفتوح، 2008-2009، WWW.pdfactory.com
- (6) محمد جبار الصائغ، رضا ابو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية، ص8.
- (7) صادق راشد الشمري، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، مطبعة الكتاب، بغداد، 2013، ص442.
- (8) بلاب نوري الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد الرابع والعشرون ' ص7-8.



- (9) صادق راشد الشمري، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2013، ص 440 .
- (10) Pavla Vodova, Determinants of commercial Banks Liquidity in the Czech Republic, P93.
- (11) Frederic S. Mishkin. The Economics of Money Banking and Financial Markets. Eds Addison-wesley longman. inc 1997. P659.
- (12) انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، ط 2009، 1، دار المستقبل، ص 197 .
- (13) سامر بطرس، النقود والبنوك، عمان، دار البداية، ط 1، 2009، ص 167.
- (14) عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990، ص 639.
- (15) منير اسماعيل ابو شاور، امجد عبد المهدي، نقود وبنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 278.
- (16) سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2009، ص 197.
- (17) عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، 2004 ط 1، الحامد، عمان ص 456-458.
- (18) منير ابو شاور، امجد مساعدة، نقود وبنوك مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط 2011، 1، ص 278.
- (19) سامي خليل مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، كويت، 1980، ص 704-705 .
- *ويقصد بالسلع المستورد السلع المستوردة (كاملة الصنع)
- صادق راشد الشمري، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، بغداد، 20143، ص 153-157